

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٣٨

الاثنين، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

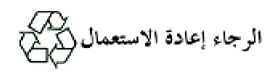
الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد ليو زينمن
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد لي ليونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

09-64648 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السفير لي ليونغ منه، الممثل الدائم لفييت نام ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) المعنية بسيراليون؛ والسفير رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المعنية بمكافحة الإرهاب، والفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)؛ والسفير عبد الرحمن محمد شلقم، الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المعنية بليبريا؛ والسفير خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ وأنا، بصفتي الممثل الدائم لبوركينا فاسو ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

أعطي الكلمة الآن لسعادة السفير لي ليونغ منه، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) المعنية بسيراليون.

السيد لي ليونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) المعنية بسيراليون، أود أن أحيط المجلس علما بشأن عمل اللجنة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأن أتشاطر معه تقييمي للسبيل إلى المضي قدما.

منذ اتخاذ القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، أحرزت سيراليون تقدما ملموسا في مسيرة توطيد السلام، وإعادة البناء الاجتماعي - الاقتصادي، وإعادة الاندماج على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من الحالة الأمنية التي لا تزال هشة وتتطلب اهتماما مستمرا، فإن الأطراف في سيراليون تظل ملتزمة بوقف جميع أعمال العنف السياسي والتوصل إلى توافق في الآراء بين الحزبين بشأن السياسات الوطنية الهامة. وتواصل الحكومة خطتها للتغيير، وحققت نتائج تدريجية في مجالات مكافحة الفساد، وإصلاح قطاع الأمن، وإيجاد فرص العمل، وتمكين الشباب. واستمر تعزيز التعاون بين سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري، ولجنة بناء السلام، وغيرهما من الشركاء الإنمائيين، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون والرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة لسيراليون.

غير أن سيراليون تواجه اليوم التهديدات الناشئة المتمثلة في القرصنة والاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، والهجرة غير المقيدة إلى المراكز الحضرية، وغيرها من الآثار السلبية للتراجع المالي العالمي، وكلها عوامل يمكن أن توجد بيئة مواتية لاندلاع العنف وزعزعة الاستقرار.

وفي هذا السياق، تطورت المهام والأنشطة ذات الصلة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) المعنية بسيراليون. وكان المجلس قد كلف اللجنة أصلا بالإشراف على تنفيذ تدابير الجزاءات المحددة في ذلك القرار، والتي

تتمثل في فرض حظر على توريد الأسلحة للقوات غير الحكومية في سيراليون وفرض قيود على سفر أعضاء المجلس العسكري السابق والجبهة المتحدة الثورية. وكلفت اللجنة بولايات معدلة في القرار ١١٧١ (١٩٩٨)، ثم كيّفت عملها مع رفع الحظر المفروض على تصدير الماس من سيراليون منذ عام ٢٠٠٣.

وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان عمل اللجنة يقتصر على مهام ذات صلة بالحظر على تصدير الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول في سيراليون وحظر السفر المفروض على الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة اللجنة، الذين يبلغ عددهم حاليا ستة أفراد. وبخلاف بعض هيئات الجزاءات الأخرى، فإن اللجنة ليس لديها فريق خبراء ولا فريق رصد.

وأثناء فترة تولي فييت نام للرئاسة، لم تقع انتهاكات لنظام الجزاءات، وإن كان قد جرى استرعاء انتباه اللجنة إلى عدد من الإخطارات بشأن صادرات أسلحة في الوقت المناسب وفقا للفقرة ٤ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨). وفي رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أبلغ رئيس اللجنة مسجل المحكمة الخاصة لسيراليون باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٩٣ (٢٠٠٧)، الذي قرر المجلس بموجبه استثناء سفر أي شهود يستلزم الأمر حضورهم للمحاكمة أمام المحكمة من القيود المفروضة على السفر. وفي نفس الرسالة، التمس الرئيس موافقة المحكمة على إجراءات الإخطار بشأن سفر الأفراد المدرجة أسماؤهم والتي ستكون على غرار تلك المتفق عليها بين المحكمة ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وبناء على طلب حكومة سيراليون وفي ضوء مجمل التطورات في البلد، أجرت اللجنة مشاورات غير رسمية لرفع أسماء ٢٤ فردا من قائمة الأفراد الذين تنطبق عليهم قيود حظر السفر المفروضة بموجب الفقرة ٥ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨). وبعث رئيس اللجنة برسالة إلى الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة يبلغه فيها بقرار اللجنة، ثم أحال طلب الإنابة القضائية الذي تقدم به الأخير إلى رئيس مجلس الأمن لإطلاع المجلس واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وفي عام ٢٠٠٩، وعلى الرغم من عدم عقد أي اجتماعات، واصلت اللجنة التعاون الإيجابي مع المحكمة الخاصة لسيراليون وأصدرت استثناء من حظر السفر المفروض على خمسة أعضاء سابقين في الجبهة المتحدة الثورية، قضت المحكمة بإدانتهم ليتسنى لهم قضاء مدد عقوبتهم في رواندا.

تمر سيراليون الآن بمنعطف حاسم الأهمية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وما زال أمامها الكثير من التحديات. ويتعين على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء القيام بدور في مساعدة سيراليون على تحسين اضطلاعها بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع المراعاة الواجبة للمبادئ الأساسية لاحترام الاستقلال السياسي لسيراليون وسيادتها وسلامتها الإقليمية. غير أنني أشدد على ضرورة الحفاظ على روح الجزاءات المحددة الأهداف بالكامل لتفادي أي آثار سلبية على أسباب الرزق للمدنيين واستعراض نظام الجزاءات بالكامل ورفعه في النهاية بمجرد انتفاء الأسباب الكامنة وراء فرض هذه الجزاءات. وبالنظر إلى اتجاه السلام والمصالحة السائد في سيراليون، قد يرغب المجلس في بدء هذه العملية وإجراء حوار بعد الانتهاء من محاكمات تشارلز تيلور.

وختاما، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم وتعاونهم في مساعدتنا على القيام بواجبنا. كما أعرب عن تقديري لقسم الهيئات الفرعية لمجلس الأمن

في إدارة الشؤون السياسية، وبخاصة السيد كيهو تشا، على مساعدته التي لا تعرف الكلل لعمل اللجنة ولرئيسها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير لي ليونغ منه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب والفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم اليوم بصفتي رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. لقد حظيت بشرف ترؤس تلك اللجنة المهمة في النصف الثاني من العام الحالي، ولذا فإن التعليقات التي سأدلي بها هي ملاحظاتي الشخصية القائمة على تجربتي. وهي ليست منسوبة إلى أي وفد آخر، ولا ينبغي النظر إليها باعتبارها سجلا لعمل ذلك الجهاز الفرعي. وللحصول على سرد وقائعي للعمل المنجز على مدار العامين المنقضيين، أشير إلى الإحاطات الإعلامية النصف سنوية التي يقدمها الرئيس إلى مجلس الأمن، والتي قُدم آخرها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.6217).

يسعدني أن أشير إلى أن كرواتيا ورثت اللجنة في حالة طيبة من الرؤساء السابقين. وكان نهجنا الأساسي في أداء الوظيفة الجديدة الإبقاء على الزخم والتركيز على تحقيق نتائج ملموسة وبلوغ أهداف واقعية. ونحن نستفيد من الأجواء البنّاءة في اللجنة. وأي إنجاز إيجابي هو نتاج لعمل جميع الأعضاء الـ ١٥ معا. وفي هذا الصدد، لم يكن ليتسنى لنا تنفيذ ولايتنا بدون الدعم والتعاون المستمرين من جانب الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، أقمنا علاقات عمل وثيقة مع المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريقه من الخبراء، وكذلك مع الأمانة العامة، وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني لمساعدتهم القيّمة.

عندما تولت الممثلة الدائمة لكرواتيا الرئاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فإنها فعلت ذلك بعد اتخاذ القرار ١٧٨٧ (٢٠٠٧) الذي أجل استعراض ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب نظرا لتعيين المدير التنفيذي الجديد، السيد مايك سميث. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قدم المدير الجديد إلى اللجنة خطة تنظيمية منقحة للمديرية التنفيذية، تضمنت عدة أفكار جديدة طيبة مثل تحقيق المزيد من الاتساق في تقييمات المديرية وإنشاء خمس مجموعات وظيفية شاملة واقتراح بالقيام بزيارات مرنة وتقوية الروابط مع المانحين وتعزيز التعاون مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن، وكذلك داخل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وأدى تنفيذ تلك المبادرات إلى توليد طاقة وتركيز جديدين في عمليات اللجنة والمديرية.

ورسمت الخطة التنظيمية طريق المضي قدما للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وأصبحت عنصرا ضروريا من عناصر قرار مجلس الأمن ١٨٠٥ (٢٠٠٨). والقرار لم يمدد ولاية المديرية التنفيذية حتى نهاية عام ٢٠١٠ فحسب، بل أنه حدد أيضا توجه اللجنة للسنوات القليلة المقبلة. وشجع القرار على عقد إحاطات إعلامية غير رسمية لجميع الدول الأعضاء المهتمة بشأن عمل اللجنة، في جملة أمور. ولأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الشفافية هي أحد المبادئ التي نسترشد بها في عملنا، فقد استجبنا لدعوة المجلس هذه ونظمنا تلك الإحاطات الإعلامية بصفة منتظمة. وأود إبلاغ المجلس بأنني سأقدم الإحاطة الإعلامية غير الرسمية الأخيرة، مع السيد سميث، يوم الأربعاء المقبل.

على مدار العامين المنقضيين، كرست اللجنة جانبا كبيرا من عملياتها لتحليل واعتماد تقييمات التنفيذ الأولية من خلال لجانها الفرعية التي يرأسها الاتحاد الروسي وفرنسا وفييت نام. وعززت هذه الأداة الجديدة الحوار مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بدرجة كبيرة.

وهي تخدم أيضا كأساس لمبادرتين هامتين، هما تحديدا تقييم تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وصياغة تقرير اللجنة عن الدراسة الاستقصائية بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

لعل أفضل وصف للتقييم هو أنه قراءة ثانية من جانب اللجنة لتقييمات التنفيذ الأولية بعد تلقيها ردودا من الدول الأعضاء على الوثائق الأصلية. وقد ثبت أن التقييم عملية معقدة ومطولة، تضع موارد اللجنة والمديرية التنفيذية لها في موضع الاختبار، وبخاصة على مستوى اللجان الفرعية. وأود أن أشيد بجميع المشاركين في هذا الجهد. مع ذلك، فإنني أعتقد أن تعاون الدول الأعضاء أساسي وأدعوها إلى أن تظل ملتزمة بالحوار مع اللجنة والمديرية التنفيذية لها في هذه العملية المستمرة.

أما بخصوص الدراسة، فأود أن أشدد على أنه يسعدني بصفة خاصة أنه خلال فترة الرئاسة الكرواتية، اعتمدت اللجنة ذلك التقرير الأول من نوعه منذ إنشائها في عام ٢٠٠١. والنسخة الثانية المستكملة تمت الموافقة عليها مؤخرا، وسيعقد المجلس مشاورات بشأن تلك المسألة عقب جلستي هذا الصباح مباشرة. وأعتقد أنه ينبغي للدراسة أن تصبح النتيجة الرئيسية لعمل اللجنة وأنها ستكون مفيدة لاتصالها ليس بالعاملين في مجال مكافحة الإرهاب فحسب، وإنما بالجمهور الأوسع نطاقا أيضا.

لقد حاولنا إبقاء عمل اللجنة أكثر تفاعلية وأهمية من خلال تنظيم سلسلة من المناقشات المواضيعية لجميع المجالات الرئيسية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بناءً على اقتراح المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وكذلك من خلال تكثيف حوارها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨، استمعت اللجنة إلى إحاطات إعلامية قدمها ١٠ من المنظمات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الإجراءات المالية لأمريكا الجنوبية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وفي اجتماعنا الأخير الذي سيعقد يوم الخميس ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سيقدم ممثل عن مجلس أوروبا إحاطة إعلامية للجنة بشأن التطورات الرئيسية في مجال مكافحة الإرهاب في تلك المنظمة الشريكة.

علاوة على ذلك، أود أن أبلغ المجلس أن اللجنة تختبر حاليا نظاما جديدا لتوزيع الوثائق غير الورقية، يقوم على مكاتب الخدمة الذاتية المصممة لتعاون الفريق الذي تستخدمه بالفعل معظم اللجان الرئيسية للجمعية العامة.

قبل أن أختتم، أود أن أعرب عن تقديري لوفد فرنسا الذي تولى عمل الرئيس بالنيابة للجنة وأدى دورا هاما في التحضير للاستعراض المؤقت لعمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

ختاما، وفيما يتعلق بالفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، يمكنني أن أبلغ المجلس أن الفريق لم يعقد أي اجتماعات و لم يقدم أي وثائق إلى المجلس في العامين الماضيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير فيلوفيتش على إحاطته الإعلامية.

سوف أتلو الآن تقرير بوركينا فاسو عن لجنتي مجلس الأمن المنشأتين عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) والقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

يشرفني مخاطبة المجلس أولا بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣)، التي توليت رئاستها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وأود أن أشكر وفدي

اليابان وبلجيكا على نهوضهما بمهام نائبي رئيس اللجنة على نحو فعال.

إن لجنة القرار ١٥١٨، التي أنشئت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، خلفا للجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، مكلفة بالاستمرار في تحديد الكيانات والأفراد الذين يجب تجميد أموالهم وأصولهم المالية الأخرى ومواردهم الاقتصادية وتحويلها إلى صندوق التنمية للعراق عملا بالفقرتين ١٩ و ٢٣ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وبموجب الفقرة ٢٣ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، فإن ذلك التجميد والتحويل ينطبق على الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية للأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام العراقي السابق، أي الأموال أو أي أصول مالية أخرى أو موارد اقتصادية أُخرجت من العراق أو حصل عليها صدام حسين أو مسؤولون كبار غيره في النظام العراقي السابق وأفراد أسرهم الأقربون، بما في ذلك الكيانات التي يمتلكها أو يسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يتصرفون بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم، وكذلك الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي تملكها الحكومة العراقية السابقة أو الهيئات العامة أو الشركات أو المؤسسات الموجودة خارج العراق.

وفي القرار ١٥١٨ (٢٠٠٣)، قرر مجلس الأمن أن ولاية اللجنة ستظل قيد الاستعراض، وأن اللجنة ستقرر ما إذا كانت الدول الأعضاء تفي بالالتزامات المترتبة عليها فيما يتعلق بحظر الأسلحة المفروض على العراق، كما أكد على ذلك مرة أخرى في الفقرة ١٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ومنذ بداية ولايتنا في عام ٢٠٠٨، رصدت اللجنة الإجراءات بنشاط فيما يتعلق بمسألة إعادة أموال عراقية معينة. وأكدت البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة للجنة في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ أن التحويل المالي الثالث قد وصل إلى البنك المركزي العراقي.

وعلى الرغم من أن أعضاء اللجنة لم يروا أن هناك حاجة لعقد أي اجتماعات، فقد تبادلوا وجهات النظر فيما بينهم باستمرار ونظروا في عدد من المسائل ذات الصلة التي استُرعي انتباه اللجنة إليها، ولا سيما فيما يتعلق بطلبات شطب أسماء أفراد وكيانات مستهدفين بتجميد الأصول وتحويلها من القائمة التي أحالها المنسق المعين بموجب القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، وكذلك لمعرفة مراسلات الدول فيما يتعلق بطلبين لشطب اسمين من القائمة أحدهما لفرد والآخر لكيان. وسعت اللجنة من خلال المنسق إلى تقديم المعلومات ذات الصلة بشأن نظامها الداخلي. وبعد النظر في تلك الطلبات، قررت اللجنة إبقاء اسمي الفرد والكيان في القائمة التي تشمل حاليا ٨٩ فردا و ٢٠٨ كيانات.

في عام ٢٠٠٩، تلقت اللجنة رسالة من إحدى البعثات الدائمة أعربت فيها عن قلقها إزاء الصعوبات التي واجهها بلدها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، فضلا عن رسالة موجهة من بعثة دائمة تطلب معلومات بشأن القرارات التي اتخذتها لجنة القرار ٦٦١ التي أُنهي عملها بموجب الفقرة ١٩ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وعلى الرغم من أن الطلب الأخير لا يقع ضمن اختصاص اللجنة، فقد أسهم رئيس اللجنة في توفير المتابعة من خلال العمل مع الأمانة العامة. ومع ذلك، أشير إلى أن طلب إدراج اسم في القائمة وطلب شطب اسم منها ما زالا معلقين منذ عام ٢٠٠٧. وبصفتي رئيس اللجنة، فقد شرعت في اتخاذ خطوات غير رسمية إزاء العضوين المعنيين من أجل معالجة تلك المسألة، الأمر الذي يمكن حدوثه في المستقبل القريب.

أما بخصوص حظر الأسلحة المفروض بموجب الفقرة ١٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، فما زال غير فعال بسبب

السياق الجديد الذي يجد العراق نفسه فيه وعدم وجود أي آلية للرصد في إطار اللجنة. ولذلك، نوصي بالنظر في ولاية اللجنة، على الرغم من أن القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) يذكّر الدول بضرورة الامتثال لالتزاماتها في هذا الصدد ويطلب من حكومة العراق ضمان تنفيذ التدابير.

في الختام، أود أن أتوجه بالشكر لأعضاء اللجنة على ما قدموه من إسهامات بنّاءة في عملها وعلى نوعية تعاونهم. أود أيضا أن أثني على جميع الأطراف المعنية لتفهمها وتعاونها. أخيرا، أود أن أشكر الأمانة العامة على دعمها الدؤوب والحثيث الذي قدمته إلى اللجنة.

وباسم وفد بوركينا فاسو، أتمنى كل النجاح للرئيس المقبل للجنة التي، كما قلت، يسهم عملها إسهاما كبيرا في إعادة إعمار العراق.

أما التقرير الثاني، فهو عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥). إن لجنة القرار ١٦٣٦ مكلفة، بموجب إجراءات حظر السفر وتجميد الأصول المنصوص عليها في الفقرة ٣ (أ) من ذلك القرار، بإدراج أسماء الأفراد الذين تحدد لجنة التحقيق الدولية المستقلة أو الحكومة اللبنانية أسماءهم باعتبارهم أشخاصا مشتبها باشتراكهم في التخطيط لهجوم التفجير الإرهابي الذي وقع في بيروت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وأودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين.

كما قرر المجلس في القرار نفسه أن اللجنة ستوافق على طلبات الاستثناء من تدابير حظر السفر وتجميد الأصول، وشطب اسم فرد ما بحيث لا يعود يخضع لإجراءات حظر السفر وتجميد الأصول، وذلك على أساس كل حالة على حدة. كما قرر المجلس إبلاغ جميع الدول الأعضاء بأسماء الأفراد الخاضعين لتلك التدابير.

في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تولت بوركينا فاسو رئاسة اللجنة، و لم تكن اللجنة حينئذ قد أدرجت اسم أي فرد في القائمة. وبالمثل، خلال رئاسة بوركينا فاسو، لم تعقد اللجنة أي اجتماعات، نظرا لأن لجنة التحقيق الدولية المستقلة والحكومة اللبنانية، كما يرد في تقاريرها إلى مجلس الأمن، لم تحددا اسم أي شخص يخضع للتدابير المنصوص عليها في الفقرة ٣ (أ) من القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

ونعتقد أن إرساء العدالة في قضية الحريري سيكون عنصرا مهما في توطيد السلام في لبنان. ولذلك ما برحنا نعتقد أنه مع النقل الناجح للمعلومات السرية بشأن هذه القضية بين لجنة التحقيق الدولية والمحكمة الخاصة، سيتم بالتأكيد دعوة لجنة القرار ١٦٣٦ للاضطلاع بدور أكبر في المستقبل، خاصة عندما تدخل التحقيقات والإجراءات القضائية المتعلقة بالهجوم الإرهابي يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ مرحلة حاسمة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسفير أوربينا بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في هذه المرحلة، وبينما توشك كوستاريكا على نهاية ولايتها كعضو منتخب في مجلس الأمن، وبالتالي أنهي عملي كرئيس للجنة القرار ١٥٤٠، فإنني أشعر بارتياح خاص أن أتكلم أمام المجلس لكي أتشاطر بعض الأفكار والآراء النابعة من إدارتي لهذه اللجنة.

أدرك أن مسؤوليتي الرئيسية اليوم كرئيس منتهية ولايته للجنة ليست استعراض الإنجازات، التي ستنعكس في التقارير اللاحقة، وإنما هي أن أتشاطر مع المجلس الاستنتاجات التي خلصت إليها بعد هذين العامين وأسهم

بذلك في القرارات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل بغية تحقيق أهداف القرار.

إن التوصية الأهم والأكثر إلحاحا التي يمكن أن أقدمها قد تبدو بديهية، وهي أنه إذا أراد مجلس الأمن حقا تحقيق هدف منع احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف من غير الدول وأن يستخدموها، فمن الضروري جدا تكريس مزيد من الجهد ومزيد من الموارد لضمان تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وينبغي ألا يشعر المجتمع الدولي بعد الآن بالرضا لأن يسمع مرة تلو الأخرى أن تنفيذ القرار عملية ستستغرق سنوات عديدة. أعتقد أن من الضروري حشد الإرادة في المجلس وفي المنظمة ككل، لتفعيل الصكوك التي تسهم في تنفيذ القرار.

وفي رأيي أن السنوات الخمس التي انقضت منذ اتخاذ القرار لم تسمح لنا بتحقيق التقدم الذي كنا نأمل في تحقيقه كنتيجة مباشرة للقرار. وكان من الممكن بالتأكيد تحقيق نتائج أفضل. لكن المهم الآن ليس ما لم نحققه، ولكن ما تسنى لنا تعلمه كي نحسّن عمل اللجنة ونزيد فعاليتها.

لقد جرى تعديل ولاية اللجنة مرتين في خمس سنوات، من خلال القرار ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨)، وهي تغييرات زادت بدرجة كبيرة عبء العمل ولكنها لم توفر الأدوات أو الموارد الجديدة للقيام به. وعلاوة على ذلك، تشمل كل مكونات تلك الولاية عددا كبيرا من المهام المحددة التي أثقلت كاهل اللجنة واستهلكت توفر وقدرات فريق الخبراء الذي يدعم عملها.

إن اللجنة، التي بدأت في عاميها الأولين كأداة لإبلاغ المجلس بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للقرار، قد أنيط بها لاحقا العمل بشأن التواصل والحوار مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وبالعمل كمحفز لعملية تبادل الخبرات والدروس المستفادة. كما طلب من اللجنة إنشاء قدرات مساعدة فنية ذات صلة والتوفيق بين الاحتياجات وتوفر هذه القدرات. كما دعا المجلس اللجنة إلى تعليق عملها والنظر في إجراء استعراض شامل بشأن حالة تنفيذ القرار.

ولا يمكنني أن أختتم هذا الاستعراض بدون الإشارة إلى أن تمثيل اللجنة في الاجتماعات التي تعقد في مختلف أنحاء العالم يستهلك وقت أعضاء وخبراء اللجنة وجزءا كبيرا من مواردها، التي يمكن إنفاقها بشكل أفضل.

لقد حاولت اللجنة التعامل مع عبء العمل بإنشاء ثلاث لجان فرعية وأربعة فرق عمل. لكن لا يمكن للأعضاء والخبراء الاستشاريين واللجنة ككل القيام بكل المهام المسؤولين عنها. ومن الضروري أن يولي مجلس الأمن اهتماما خاصا للجنة القرار ١٥٤٠ وأن يعطيها الوسائل الكافية للقيام بالمهام المناطة بها.

لقد تمخض عن الاستعراض الشامل لحالة التنفيذ عدة أفكار يمكن أن تعزز قدرة اللجنة على الوفاء بولايتها بشكل أفضل.

وأرى أنه ينبغي ألا تنشئ اللجنة هيكلا أوسع نطاقا، ولا أن تصبح مقدما مباشرا للمساعدة الفنية. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يكون لدى اللجة الوسائل لتصبح مركز شبكة تتشاطر الغرض العام للقرار. وقد عملت في هذا الاتجاه خلال زيارات عمل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة العالمية للجمارك ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما التقيت بممثلي منظمات إقليمية والعديد من المنظمات غير الحكومية التي لديها الموارد والخبرات للتعاون في تعزيز الأمن العالمي.

وإنشاء هذه الشبكة ممكن، لكن على المجلس أن يعطي اللجنة الوسائل اللازمة لجعلها واقعا. وأرى أن إنشاء هذه

الشبكة ووضع الأدوات المشتركة ذات الصلة التي ستمكّن من العمل المشترك والتفاوض على الاتفاقات وتنفيذها لتعزيز التعاون، كل ذلك يبرر زيادة عدد الخبراء الذين يدعمون اللجنة إلى ١٠ خبراء. وينبغي أيضا أن تأخذ هذه الزيادة في حسباها التوصيات الأخرى التي سأقدمها لاحقا.

وفي رأيي أنه ينبغي أن تركز قدرة خبراء اللجنة أساسا، بمجرد زيادها، على الحوار مع الدول والهيئات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية إنشاء شبكة مسؤولة عن وضع وتنفيذ استراتيجيات متباينة لتسريع عملية التنفيذ. وثمة مكون لا غنى عنه لأي استراتيجية لتعزيز اللجنة هو إيجاد آليات لتيسير التمويل التطوعي للأنشطة لتسريع تنفيذها.

وأود الآن أن أعرض بعض الملاحظات والتوصيات بشأن الخبرات التي تدعم اللجنة وكيف يمكن تعزيزها. أعتقد أن هذا التعزيز يجب أن يأخذ في حسبانه الجانب الكمي الذي ذكرته بالفعل: يجب زيادة عدد الخبراء بغية الوفاء بمهام الولاية. لكنني أرى أنه يجب أيضا تعزيز شرعية اللجنة من خلال تأكيد أن هذه الخبرة سيوفرها موظفو الأمم المتحدة، مع مراعاة الإجراءات المعتادة للمنظمة. إن مستشاري لجنة القرار ١٥٤٠ هم الخبراء الوحيدون الذين يدعمون جهازا فرعيا تابعا للمجلس لم يكن للأمانة العامة دور في اختيارهم. وخلال عملية تعيين ثلاثة من الخبراء، التي أدت إلى حالات أعتبر، كممثل لدولة عضو في هذه المنظمة، أنه شابها الكثير من عدم الانتظام.

ويسعدني أن أنوه بعمل ومهنية وتفاني فريق الخبراء، لكنني أعتقد أن مصالح اللجنة ستخدم بشكل أفضل إذا أسندت إلى مكتب شؤون نزع السلاح مسؤولية تقديم الدعم الكبير الذي يقدمه فريق المستشارين هذا حاليا. كما يسعدني أن أؤكد أن التساؤلات التي أُثيرت أصلا بشأن مشروعية القرار يبدو أنها تلاشت، وكذلك الشكوك الأولية فيما يتعلق بالحاجة إلى اللجنة. وهذا إنجاز ملموس للجنة وفريق الخبراء الذي يدعمها.

ومن مسؤولية مجلس الأمن الآن أن يسهم في توطيد تصور اللجنة باعتبارها جهازا يعزز الأمن العالمي من خلال اتخاذ قرارات تزيد من امتلاك كل دولة من الدول الأعضاء لزمام الأمور بشأن عملية تنفيذ القرار وممارسة المسؤولية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى بعض الاعتبارات المتعلقة بالاستراتيجية العامة للتنفيذ. وأعرب عن أسفي لأن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لم يقدم جميع الأجوبة التي كان من المفترض أن يقدمها. فتحديد المخاطر والتهديدات الناشئة لا يزال مسألة عالقة. وربما تكون الحاجة إلى حل توفيقي بشأن نطاق الممارسة قد حالت دون تمكن اللجنة من إيجاد الأدوات الضرورية للحصول على المعلومات المتوخاة.

غير أن الاستعراض الشامل أوجد فعلا نُهُجا بديلة لتيسير تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فمثلا، أكد الإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم مقصد القرار وعمل اللجنة. وأرى أنه لا بد من وقف العمل بالنهج المتمثل في أن استراتيجية واحدة يمكن أن تضمن تحقيق نتائج في جميع الحالات. فطبيعة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، غير المسبوق بالنسبة لمجلس الأمن، تبرر التعاون على نحو وثيق للغاية مع المنظمات الدولية المذكورة آنفا.

وعليه، فإن المسألة تتعلق بتعزيز اعتماد قانون جديد في جميع البلدان، وتنفيذ تدابير جديدة، وإنشاء ضوابط جديدة، وضمان إنفاذها بصورة فعالة. ولا يمكن تحقيق هذا الإجراء الطموح بدون عملية واسعة النطاق للتعاون الدولي تشمل المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية بالضرورة.

وهنـاك فعـلا بـضعة أمثلـة علـى التعـاون الإقليمـي الناجح سيثبت بمرور الوقت أنها أدوات فعالة لتحقيق أهـداف محـددة، مثـل إدراج التنفيـذ باعتبـاره أولويـة وطنيـة، وإنـشاء مراكـز تنسيقية محلية علـى نطـاق واسـع، واسـتخدام خطـط التنفيـذ الوطنيـة علـى نطـاق أوسـع، وطلـب الحـصول علـى المساعدة، وبصورة عامـة، إقامـة حـوار مـن نوعيـة أفـضل بـين اللجنة والدول الأعضاء.

أخيرا، وإذ أترك رئاسة لجنة ١٥٤٠، أحـث المجلس بكل احترام على مناقشة الاقتراحات التالية.

أولا، ينبغـي أن يـصدر مجلـس الأمـن تعليماتـه إلى اللجنة لكي تركـز جهودهـا علـى بنـاء وتـشغيل شـبكة تعـاون علـى مـستوى العـالم تـشمل المنظمـات المتخصـصة والإقليميـة ودون الإقليمية ومنظمـات المجتمـع المـدني، فـضلا عـن القطـاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

ثانيا، ينبغي أن يزيد مجلس الأمـن عـدد الخـبراء الـذين يدعمون عمل اللجنة إلى ١٠ خبراء.

ثالثا، ينبغي أن يتخذ المجلس الخطوات اللازمة لكفالـة تقـديم الخـبرة الداعمـة لعمـل اللجنـة مـن خـلال الإجـراءات المعتمدة في الأمم المتحدة ومكتب شؤون نزع السلاح.

رابعـا، ينبغـي أن يـصدر مجلـس الأمـن تعليماتـه إلى اللجنــة لتــصمم وتنفيــذ آليــات إضــافية للتمويــل الطــوعي لأنشطتها.

خامـسا، ينبغـي للمجلـس تقيـيم ورصـد الأخطـار والتهديـدات الناشـئة فيمـا يتـصل بإمكانيـة سـقوط أسـلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول.

سادسـا، ينبغـي أن يـصدر مجلـس الأمـن تعليماتـه إلى اللجنة لكي تعزز تعاونها مـع الهيئـات الإقليميـة ودون الإقليميـة لدى الإعداد والتنفيذ المشتركين لاستراتيجيات التنفيذ المتباينة.

وبالأصـالة عـن نفـسي، وبالنيابـة عـن بلـدي، أود أن أعـرب عـن امتنـاني للفرصـة الـتي أُتيحـت لي للعمـل في لجنـة ١٥٤٠، وأحث أعضاء المجلس على التعجيل باستعراض تلـك الاقتراحـات الـتي لا تـروم سـوى تحويـل حركتنـا المـستمرة إلى عمل حقيقي.

الـرئيس (تكلـم بالفرنـسية): أشـكر الـسفير أوربينـا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمـة الآن لـرئيس لجنـة مجلـس الأمـن المنـشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المعنية بليبريا.

السيد شلقم (الجماهيرية العربيـة الليبيـة): في البدايـة، سـيدي الـرئيس، أود أن أغتـنم هـذه الفرصـة لأتـشاطر مـع المجلس بعض الملاحظـات المتعلقـة بلجنـة مجلـس الأمـن المنـشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المعنية بليبريا، الـتي كـان لليبيـا شرف ترؤسها طوال السنتين الماضيتين.

وكمـا تعلمـون، سـيدي الـرئيس، تمـر ليبريـا بحالـة حــساسة بعــد مرحلــة مــن عــدم الاســتقرار والحــروب والمواجهـات والـدمار. فهنـاك قـوات للأمـم المتحـدة في ليبريـا زرناها في أيار/مايو الماضي جميعا، ورأينا في الميدان ما تـشهده من تطورات وما تواجهه من صعوبات وتحـديات. وقـد حـدد فريـق الخـبراء المكلـف بمتابعـة الجـزاءات المفروضـة علـى ليبريـا عددا من المحاور للتـدقيق فيهـا ومتابعتـها، وهـي تجـارة المـاس، وحظـر الأسـلحة، والغابـات والأحـراج مـن حيـث الاسـتثمار والاتجار بها، والأصـول المجمـدة، وحركـة الأشـخاص. ووضـع الفريـق إطـارا وموقفـا دقـيقين لكـل هـذه المحـاور. فمـثلا، فيمـا يتعلـق بـالأحراج والغابـات، أُحـرز تقـدم بـشأن تقـديم العطـاءات المتعلقـة بالاسـتثمار في آلاف الهكتـارات مـن مجـال الأخـشاب والمطـاط. وهنـاك بعـض أوجـه الخلـل في الأرقـام، ولكنها لا تمثل مشكلة كبيرة.

وتدركون أيضا، سيدي الرئيس، طبيعة الحالة في هذه المنطقة. فالدولتان اللتان التي تحدان ليبريا، أي كوت ديفوار و غينيا، لم تستقر الحالة فيهما بعد. وهناك حركة للأسلحة لا تقف وراءها حكومات، بل أشخاص في هذه المنطقة.

وبالنسبة لبعض الأصول المجمدة، أستطيع أن أقول، بصفة عامة، إنها تخضع للسيطرة والمتابعة، شأنها في ذلك شأن حركة الأشخاص. وأصدرت هذه اللجنة تصاريح وسمحت بالسفر لعدد من الأشخاص. وأستطيع أن أقول إن فريق الخبراء جمع معلومات دقيقة عن هذا الموضوع.

وقد لاحظنا من خلال دراستنا لتقرير اللجنة إن الحكومة تحاول أن تحقق مستوى كبيرا من الشفافية في مجالات من خلال الضرائب والصادرات والواردات. لكنها تواجه صعوبات إدارية وسوقية لا تزال غير قادرة على التغلب عليها بشكل كامل وشامل.

ذُيّل تقرير فريق الخبراء بتوصيات، أرى أنها عملية، وطلبنا من أعضاء المجلس أن يقولوا آراءهم في هذه التوصيات. وفي تصوري، أنها موضوعية وعاملة.

التقرير شامل ومطول وتفصيلي وتم إحالته إليكم، سيدي الرئيس، لتوزيعه. أشكركم وأشكر كل أعضاء مجلس الأمن على هذه الثقة التي أُعطيت لوفد بلادي بخصوص هذه اللجنة. وأشكر أيضا الأمانة على ما قدمته من مساعدات وعلى توفير كل الإمكانيات. أتمنى التوفيق لمن سيأتي بعدنا في هذه اللجنة. وفي الختام، سيدي الرئيس، أكرر شكري لكم وللجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير شلقم على إحاطته الإعلامية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم مجلس الأمن، عن التقدير للرؤساء المنتهية ولاياتهم على الطريقة التي اضطلعوا بها بالمسؤوليات الهامة التي أسندها إليهم المجلس.

بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.